



طهران تحذر واشنطن من وضع كارثي بعد نشر صواريخ باتريوت في العراق

وذكرت مصادر عراقية أن القوى الراضية للزرفي ربما نجحت في إقناع الصدر بسحب دعمه له، بعدما قوبل برفض سياسي شعبي واضح. وأضافت أن هذه القوى اتفقت على مرشحين اثنين، واقرحتهم على الصدر، لاختار منهما مرشحا جديدا لرئاسة الحكومة، هما وزير الشباب السابق عبدالحسين عبطان، وهو أحد قادة تيار الحكيم، ووزير الداخلية السابق قاسم الأعرجي، الذي انشق عن منظمة بدر بزعامة هادي العامري مؤخرا. وأوضحت أن هذه القوى أبلغت الصدر أنها لن تمنع في العودة إلى خيار تكليف رئيس جهاز المخابرات بتشكيل الحكومة الجديدة، في حال لم يوافق على عبطان أو الأعرجي. مع ذلك، يواصل الزرفي حراكه السياسي، مراهنا على دعم العديد من النواب في البرلمان العراقي.



ويقول فريق الزرفي إن 200 من أصل 329 نائبا في البرلمان، يؤيدون الزرفي، خلافا لرغبة الزعماء السياسيين. وينتمي الزرفي إلى الجيل السياسي الثاني في البلاد، ويحظى بشعبية من زملائه النواب، بالنظر لحركيته المستمرة. ونفى النائب المقرب من الزرفي في البرلمان، حسين عرب، أن يكون النواب الذين يقفون خلف الزرفي انقلبوا على زعماء كتلهم، الذين يرفضون التفاوض مع الحكف.

والمح إلى أن منصب رئيس الوزراء من حصة المكون الشيعي، ما يعني أن دور الزعامات سيكون حاسما في هذا الملف، بالرغم من وجود رغبة مختلفة لدى العشرات من النواب. واقرب عرب بصعوبة اتفاق الأطراف الشيعية على الزرفي، كما أكد أن الاتفاق على بديل له هو أمر صعب كذلك. ويعقد رفض الزرفي من قبل قادة الأحزاب الشيعة الوضعية في البلاد حيث تركوا الأبواب مفتوحة من غير أن يتمكنوا من فرض مرشح بديل. وتوقع مراقب سياسي عراقي أن يجد الزرفي أمامه الطريق سالكة بسبب عزج الأحزاب عن الاتفاق على مرشح بديل بالرغم من الرفض الإيراني الذي قد لا تكون أسبابه مقنعة بالنسبة إلى عدد من أطراف العملية السياسية في ظل أزمة اقتصادية متوقعة لا تمكن إدارتها من خلال الإنغلاق على إيران.

وقال المراقب في تصريح لـ "العرب" إن الأحزاب الشيعة لا تحتاج للمضي في ذلك الخيار سوى الحصول على ضمانات لاستمرار هيمنتها على الجانب الاقتصادي وهو ما يمكن أن يقدمه الزرفي الذي لم يصرح بما يمكن اعتباره موقفا مضادا لهيمنة إيران على الوضع السياسي في العراق.



بغداد - تزامنت تحذيرات إيرانية إلى الولايات المتحدة بعد نشر واشنطن منظومة صواريخ باتريوت للدفاع الجوي في العراق، مع زيارة قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني إسماعيل قاني إلى العاصمة العراقية الثلاثاء، مع مجموعة من كبار الضباط الإيرانيين. وقالت وزارة الخارجية الإيرانية في بيان الأربعاء إن هذه "الأنشطة (العسكرية) تتعارض مع الموقف الرسمي للحكومة العراقية وبرلمانه وشعبه". واعتبرت الوزارة أن الأنشطة العسكرية الأميركية "قد تجر المنطقة إلى حالة عدم استقرار" وإلى "وضع كارثي"، داعية إلى تجنب "التسبب بتوترات (...) أثناء أزمة كورونا المستجد". وذكرت مصادر عسكرية أميركية وعراقية لوكالة الصحافة الفرنسية أن منظومة صواريخ باتريوت للدفاع الجوي نشرت في العراق من دون تحديد ما إذا كانت الولايات المتحدة حصلت في النهاية على موافقة الحكومة العراقية أم لا.

وأكد مسؤول عسكري أميركي ومصدر عسكري عراقي لم يكشف عن اسميهما أنه يتم تركيب إحدى بطاريات باتريوت في قاعدة عين الأسد في الأنبار. وقال المسؤول الأميركي إن بطارية أخرى وصلت إلى قاعدة في أربيل، كبرى مدن إقليم كردستان العراق. مؤكدا أن بطاريتين أخريين لا تزالان في الكويت في انتظار نقلهما إلى العراق. وتتكون أنظمة باتريوت من رادارات فائقة التطور وصواريخ اعتراض قادرة على تدمير صاروخ باليستي خلال تحليقه.

وكانت واشنطن وبغداد تتفاوضان لنشر منظومة الدفاع الجوي منذ يناير، حين استهدفت طهران بصواريخ الخميس في إجلاء رعايا البلدين العالقين بسبب حظر الملاحة الجوية الناجم عن تفشي وباء كورونا، بعد الاتفاق المتوصل إليه بين تبون وأردوغان. وذكر بيان للرئاسة الجزائرية بأن تبون أجرى اتصالا مع أردوغان تطرقا تم فيه الاتفاق على التعاون من أجل إجلاء الجزائريين العالقين في تركيا والترك العالقين في الجزائر". ومن المنتظر أن تشترع السلطات المختصة في الجزائر وتركيا بداية من الخميس في إجلاء رعايا البلدين العالقين بسبب حظر الملاحة الجوية الناجم عن تفشي وباء كورونا، بعد الاتفاق المتوصل إليه بين تبون وأردوغان. وذكر بيان للرئاسة الجزائرية بأن تبون أجرى اتصالا مع أردوغان تطرقا تم فيه الاتفاق على التعاون من أجل إجلاء الجزائريين العالقين في تركيا والترك العالقين في الجزائر".

وذكرت المصادر أن قاني لا ينظر إلى الزرفي إلا بصفتة صنيعة أميركية للهيمنة على النظام السياسي العراقي القريب من إيران، ما يعني أنه قد يتحول إلى تهديد لأمن طهران القومي. وإن مصدرا سياسيا عراقيا آخر أشار إلى أن كل ما رشح عن زيارة قاني مجرد محاولة للضغط على الزرفي من أجل تقديم تنازلات لتسوية وضعه قبل الذهاب إلى مجلس النواب.

ومن المفترض أن يكون قاني التقى زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في مقره بمدينة النجف. وأكدت المصادر أن قاني لا ينظر إلى الزرفي إلا بصفتة صنيعة أميركية للهيمنة على النظام السياسي العراقي القريب من إيران، ما يعني أنه قد يتحول إلى تهديد لأمن طهران القومي. وإن مصدرا سياسيا عراقيا آخر أشار إلى أن كل ما رشح عن زيارة قاني مجرد محاولة للضغط على الزرفي من أجل تقديم تنازلات لتسوية وضعه قبل الذهاب إلى مجلس النواب.

تبون يرد على أردوغان: لن نسمح بعودة إرهابيين إلى الجزائر اتصال هاتفي يفشل في تسوية قضية العالقين الجزائريين في تركيا



ترقب جزائري للعائدين

مليون جزائري خلال فترة الاستعمار، في مسعى لإظهار فرنسا كعدو مشترك لتركيا والجزائر. وجاءت تصريحات أردوغان المهاجمة لفرنسا بعد كسر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للوصمت الدولي بشأن العتب التركي في ليبيا إضافة إلى وقوف باريس إلى جانب أثينا بعد اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وحكومة الوفاق والتي انارت غضب اليونان.

وفي سوريا تساند الجزائر منذ 2011 النظام بقيادة بشار الأسد في حين تدعم أنقرة مختلف الجماعات المتطرفة، أما في ليبيا فتتفكي الجزائر بالدعوة إلى حل سياسي للأزمة وهو ما يقابله دعم تركي غير محدود للمليشيات في طرابلس ووصل حد استخدام إحدى قتلعتها البحرية لقصف مواقع الجيش الليبي في منطقة العجيلات الأربعة. وترفض الجزائر تلك المحاولات التي وصلت بأردوغان إلى حد إثارة أزمة بينها وبين فرنسا عندما ادعى أن تبون أخبره أن فرنسا قتلت أكثر من 4

الأخيرة، وهو ما يثير الشكوك حول إمكانية استغلال جهات مّا للوضع الاستثنائي من أجل تسفير عناصر موالية لها إلى الجزائر في إطار أجندة أمنية معينة تستهدف استقرار البلاد أو دول المنطقة. وأوضحت بأنه تم تسجيل عناصر لا تملك وثائق هوية ولا تذكر سفر، تريد العودة إلى الجزائر عبر رحلات الإجلاء وهو أمر مثير للمخاوف، ويتوجب إجراء تحقيقات مدققة في هوية هؤلاء، للحيلولة دون تسلل أي عنصر من الجماعات أو الخلايا الإرهابية. ويقول مراقبون إن تحول الموقف الجزائري من إصدار البيانات إلى تصريح من الرئيس تبون يشير إلى أن الأزمة تجاوزت الشكوك وأن الاستخبارات الجزائرية حصلت على معلومات قاطعة عن نوعية العائدين وتأكدت من وجود من يشكلون خطرا على الأمن الجزائري ضمنهم. ويرى هؤلاء أن صلة أنقرة بالإرهاب أصبحت مكشوفة لأصدقائها وخصوصها على حد السواء لذلك يخشى الجميع توشي الحيلة والحذر خلال التعامل معها.

وتحاول أنقرة منذ فترة إقحام الجزائر ضمن التحالف المناهض لعدد من الدول العربية الإسلامية وفي مقدمتها السعودية، من خلال إصدار بيانات وتصريحات تزعم رؤيتها الموحدة لحل الأزمات في المنطقة خاصة في سوريا وليبيا وهو ما يتضارب مع الواقع.

وفي سوريا تساند الجزائر منذ 2011 النظام بقيادة بشار الأسد في حين تدعم أنقرة مختلف الجماعات المتطرفة، أما في ليبيا فتتفكي الجزائر بالدعوة إلى حل سياسي للأزمة وهو ما يقابله دعم تركي غير محدود للمليشيات في طرابلس ووصل حد استخدام إحدى قتلعتها البحرية لقصف مواقع الجيش الليبي في منطقة العجيلات الأربعة. وترفض الجزائر تلك المحاولات التي وصلت بأردوغان إلى حد إثارة أزمة بينها وبين فرنسا عندما ادعى أن تبون أخبره أن فرنسا قتلت أكثر من 4

الجزائر - تعكس تصريحات الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون بشأن التمسك بإجراءات التفتت من هويات العالقين في تركيا، فشل الاتصال الذي أجراه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الثلاثاء في تهديد مخاوف الجزائر من تسلل إرهابيين ضمن رحلات إجلاء الجزائريين العالقين في إسطنبول. وقال تبون، في مقابلة تلفزيونية مساء الثلاثاء، إن بلاده "لن تسمح بدخول جزائريين عالقين بتركيا قبل التحقق من هوياتهم فردا فردا"، معبرا عن استغرابه من ازدياد عدد العالقين في مطار إسطنبول من 250 شخصا إلى 1850

وأوضح تبون أن السلطات الجزائرية أجلت رعاياها من تركيا يوم 20 مارس الماضي، ب3 طائرات تابعة للخطوط الجوية الجزائرية و3 طائرات تابعة للخطوط التركية، وبلغ عددهم 1800 جزائري، متسائلا عن مصدر العدد المعن والذي وصل إلى 1850 شخصا، لا يملك الكثير منهم جوازات سفر أو تذاكر سفر قديمة.

وجاءت تصريحات تبون متطابقة مع بيان وزارة الخارجية الجزائرية الذي أصدرته الأسبوع الماضي بشأن قضية العالقين والذي كشف عن أزمة ثقة بين البلدين، ما يؤكد فشل اتصال أردوغان في تهديد مخاوف الجزائر. وكانت الجزائر شددت على ضرورة التأكد من هوية "العالقين"، بسبب مخاوفها من تسلل عناصر أو خلايا إرهابية إلى ترابها أو من ترابها إلى دول المنطقة، وذلك إثر ارتفاع أعدادهم بشكل لافت، في مطار إسطنبول خلال الأسابيع الأخيرة رغم رحلات الإجلاء التي نظمتها شركة الخطوط الجوية الجزائرية. وأوضحت وزارة الخارجية في بيان سابق، إلى أن عدد هؤلاء ارتفع بشكل مذهل في الآونة



دعوة لإحراق امرأة ضحية كورونا تثير ردود فعل غاضبة في تونس

سابقة أن تحرق جثة مريض الطاعون (إيبولا مثلا) بعد موته إن كان الحرق هو الوسيلة الناجعة للحد من انتشار الوباء في الأحياء، على أن يتم دفنها بعد ذلك. كما أجازت عدم الغسل "مظنة حصول العدوى".

وانضمت جامعة الشريعة في تونس بشكل مبكر إلى الجدل وأصدرت فتوى بمقاسات خاصة لقطع الطريق على دعوات حرق الموتى، أو الضغط لتغليب البعد الصحي على البعد الديني مثلما حصل بعد قرار الحكومة إغلاق المساجد بشكل مؤقت لمنع انتشار الفايروس. وأصدر مجموعة من أساتذة الشريعة بيانا شددت فيه على أنّ "الذوق يكون في مقابر المسلمين، ولا يسوّغ لأحد الاعتراض على ذلك، خاصة وأنّ الإشراف على الدفن تتولاه الجهات المختصة"، وهذا إجابة مباشرة على مطالبات بدفن

أوسع ليس في تونس فقط، ولكن في الدول العربية والإسلامية في حال اتسعت قائمة ضحايا الفايروس على شاكلة ما يجري في إيطاليا وإسبانيا، حيث باتت الأعداد اليومية للموتى أكبر من قدرة السلطات المحلية على توفير عمليات الدفن وفق التقاليد الدينية الخاصة بكل فئة من المجتمع، ما اضطرها إلى حرق الجثامين لتأمين حياة الناس. ومن المتوقع أن تلقى الدعوة إلى إحراق ضحايا كورونا غضب الجهات الدينية الرسمية، وخاصة المؤسسات المرتبطة بالتيارات الدينية التي دابت على تلقف أي فتاوى لا تتماشى مع أفكارها لشن حملات واسعة ضد السلطات الرسمية والمتقنين والمفكرين الذين ينتصرون لأفكار جديدة. وكانت فتاوى نادرة قد أجازت في أوقات

تونس - شهدت منطقة صغيرة شمال تونس احتجاجات نادرة بين قوات الأمن ومواطنين رفضوا السماح بدفن جثثهم امرأة توفيت بعد إصابتها بفايروس كورونا خوفا من انتشار الوباء بين المعززين ومرافقي الجنازة. وطالب المحتجون بدفن المرأة خارج المنطقة أو حرق جثثها. وأثارت هذه الحادثة جدلا بين نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، وامتد صدامه بسرعة إلى السلطات الرسمية، حيث عقد ممثلو وزارات الشؤون المحلية (البلديات) اجتماعا أشرف عليه نقيب الخلفاوي رئيس ديوان الوزير وبحضور ممثلين عن والشؤون الدينية والدفاع والصحة والداخلية، وخضص اللقاء لمناقشة التدابير الخاصة بقتل موتى ضحايا فايروس كورونا ودفنهم. وستفتح هذه الحادثة الباب أمام جدل